

قانون منع لَمَّ شمل عائلات فلسطينية:

باطنه ديمچرافي تسويغه أمني

تموز 2021

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكرمل



بدأت رحلة تعديل قانون المواطنة (أمر مؤقّت) عام 2002، في قرار الحكومة رقم 1813 الذي رمى إلى معالجة "الماكثين غير القانونيين في الدولة، وسياسة لَمّ الشمل في ما يتعلّق بمواطني السلطة الفلسطينية، وأجانب من أصل فلسطيني".<sup>1</sup> في الـ 31 من تمّوز عام 2003، صادق الكنيست على تعديل "قانون الجنسيّة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقّت)- 2003".<sup>2</sup> منذ ذلك التاريخ، استمرّ تمديد سريان مفعول القانون وتعديله حتى العام الحاليّ.

يُحرم تعديل القانون الفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل من اختيار الزوج أو الزوجة بشكل حرّ ووفق رغبته، ويحرم كلّ من يختار الزواج من فلسطيني/ة يقطن في الضمّة الغربيّة وغزّة أو دولة عدوّ (ووفقاً للتعريف الإسرائيليّ -وهي: إيران؛ العراق؛ لبنان؛ اليمن؛ سوريا) من العيش داخل حدود الخطّ الأخضر، إلّا بموافقة المؤسسة الأمنيّة الإسرائيليّة، وهذه الموافقة أمر نادر.

يوم الأحد الرابع من تمّوز الجاري (2021)، انتهى سريان الأمر المؤقّت، ولأوّل مرّة منذ العام 2003 فشل التحالف الحكوميّ في تمديده لعام إضافيّ، بحيث سقط اقتراح القانون في الكنيست يوم 2021/7/6 بعد أن دعم تمديد القانون تسعة وخمسون (59) عضو برلمان، من ضمنهم عضوان من القائمة العربيّة الموحّدة وجميع أعضاء حزب ميرتس، وعارضه تسعة وخمسون (59) عضواً، من بينهم عضو من حزب "يميننا" الحاكم، وامتناع عضوين من القائمة العربيّة الموحّدة عن التصويت. بدأ، يكون القانون قد سقط على الرغم من دعم القائمة العربيّة الموحّدة وميرتس له، وبفضل معارضة أحد أعضاء الائتلاف ورفض أحزاب المعارضة اليمينيّة دعم تمديد القانون، على الرغم من أنّهم هم من سنّوا هذا القانون ومدّوه على مرّ السنوات.

فشل تمديد قانون منع لَمّ شمل العائلات الفلسطينية يحمل دلالاتٍ سياسيّة عديدة بشأن حالة الائتلاف الحكوميّ وسلوك مرّكباته المستقبلية. إلى جانب ذلك، سلّط هذا الفشل الضوء على مركزيّة الهدف الديمجرافيّ للقانون، كما سنوضّح في هذه الورقة المقتضبة.

<sup>1</sup> سلطاني، نمر (محزّر). (2004، أيلول). إسرائيل والأقلية الفلسطينية: تقرير الرصد السياسي 2003. مدى الكرمل.  
<sup>2</sup> المصدر السابق. ص 19.

## غلبة الهدف الديمجرافيّ

حتىّ العام 2021، كان تمديد سريان الأمر المؤقت يمرّ مرورًا سلسًا كلّ سنة دون أيّ عوائق أو خلافات، أو حتىّ نقاش جماهيريّ أو إعلاميّ. المقصود أنّه لم يشكّل منع لَم شمل العائلات العربيّة أيّ خلاف أو أيّ نقاش سياسيّ جدّيّ داخل المجتمع الإسرائيليّ، ولا بين الأحزاب الإسرائيليّة، وتحوّل إلى أمرٍ واقعٍ وكأنّه قانون دائم.

عام 2021، كان الأمر مختلفًا، إذ لأول مرّة يواجه التحالف الحكوميّ صعوبة في تمديد القانون. فبعد تشكيل حكومة جديدة برئاسة نفتالي بينت وائتلاف يجمع بين أحزاب متناقضة في السياسة والأيدولوجيا، -بما في ذلك حزب عربيّ- فشل الائتلاف في تمديد اقتراح القانون عامًا إضافيًا.

رافق محاولة تمديد القانون هذه المرّة نقاشٌ سياسيّ جدّيّ ومبدئيّ داخل مركّبات الائتلاف، ونقاشٌ تكتيكيّ منفعيّ غير مبدئيّ بين الائتلاف والمعارضة. في بداية الأمر، عارض حزب ميرتس والقائمة العربيّة الموحّدة (وهما جزء من الائتلاف) تمديد القانون لأسباب مبدئيّة عقائديّة. هذا الموقف كان امتدادًا لموقفهما المعارض للقانون منذ إقراره عام 2003<sup>3</sup> بيّد أنّ أعضاء الكنيسيت من حزب ميرتس جميعهم -بمن في ذلك عضواه العربيّان (عيساوي فريج وغيداء ريناوي-زعي)- غيروا موقفهم ودعموا القانون في يوم التصويت عليه في هيئة الكنيسيت العامّة، بعد أن حوّلت المعارضة التصويت على اقتراح القانون إلى تصويت لحجب الثقة عن الحكومة.<sup>4</sup> أيّد حزب العمل بكامل أعضائه -بمن في ذلك المندوبة العربيّة (ابتسام مراعنة)- تمديد القانون، ودعم عضوان من القائمة العربيّة الموحّدة القانون (منصور عبّاس ووليد طه)، وامتنع عضوان آخران منها عن التصويت (سعيد الخرومي ومازن غنايم)، ناكتهً بالوعود والتصريحات التي أعلنتها ضدّ القانون فُيّل التصويت.<sup>5</sup> يُعتبر تصويت القائمة العربيّة الموحّدة سابقة تاريخيّة يدعم فيها حزب عربيّ تمديد سريان قانون عنصريّ ومجحف بحقّ المجتمع العربيّ الذي يدّعي تمثيله برلمانيًا. وصفت مؤسّسات حقوق الإنسان العالميّة والمحليّة القانون بأنّه عنصريّ ومجحف ويتعارض مع حقّ أساسيّ من حقوق الإنسان، ووصفته بأنه مركّب من مركّبات نظام الأبرتهمايد. تنازل حزب ميرتس والقائمة

<sup>3</sup> باننت. (2021، 22 حزيران). "النائب وليد طه: قانون المواطنة لن يمرّ بأيّ شكل عبر أصوات القائمة العربيّة الموحّدة -سوف نصوّت ضدّ". [باننت](#).

<sup>4</sup> جالنون، زهافا. (2021، 21 حزيران). "هذا القانون المأفون تجب إزالته من هذا العالم". [هآرتس](#). [بالعبريّة] تغيير موقف ميرتس والتصويت لصالح القانون أدّى إلى انتقادات حادّة من قيادات سابقة في الحزب، ولا سيّما زهافا جالنون التي قدّمت في السابق التماسًا ضدّ القانون إلى محكمة العدل العليا.

<sup>5</sup> عرب 48. (2021، 6 تموز). "الكنيسيت يُسقط قانون المواطنة: الموحّدة توافق على تمديد منع لَم الشمل". [عرب 48](#).

العربية الموحدة وعدد من أعضاء الكنيست العرب داخل الأحزاب الصهيونية عن مبادئهم، وأيدوا تمديد القانون بحجة منع إسقاط الحكومة، وحمايةً للائتلاف الحكوميّ الحديث العهد، وإن حاولوا تسويغ هذا الموقف بزعم رمزية القانون، وأنّ السلطة الحقيقية في هذه المسألة هي لوزير/ة الداخلية.

في المقابل، كان ثمة نقاش بين الائتلاف والمعارضة، حين قرّرت المعارضة التصويت ضدّ تمديد القانون. فهذه هي المرة الأولى التي تعترض فيها أحزاب اليمين بقيادة حزب الليكود (الذي بادر إلى تعديل القانون عام 2003) على تمديد القانون. جاءت هذه المعارضة من باب مناكفة التحالف وإحراجه أمام قواعد اليمين، بادّعاء أنّ هذا الائتلاف لا يستطيع سنّ قوانين وقرارات تمثّل سياسات اليمين، وأنّه غير قادر على الحفاظ على مكتسبات اليمين التي تحققت في العقدَيْن الأخيرين، وأساساً محاولة منهم لإسقاط الحكومة. وللخروج من مأزق معارضة تمديد سريان قانون المواطنة، طرحت المعارضة قانون أساس الهجرة الذي يتضمّن بنوداً تردّد في قانون المواطنة.

هاجم رئيس الوزراء نفتالي بينت ووزيرة الداخلية أيليت شاكيد بشدّة موقف أحزاب اليمين الرفض لتمديد سريان القانون، واتّهما قادة أحزابها "بالنفاق"، وشددوا على أهداف القانون الديمجرافية التي تحمي استمرار ضمان غالبية يهودية في البلاد لكي يضغطا على أحزاب اليمين.<sup>6</sup> في هذا الصدد، قال بينت: "هناك مسائل يجب على المعارضة أن تُظهِر فيها مسؤوليّة وطنية. هناك أمور لا يمكن اللعب بها. أمن الدولة خطّ أحمر، والدولة بحاجة إلى السيطرة على من يدخلها ومن يصبح مواطناً فيها".<sup>7</sup> واعتبر بينت أنّه "إدخال آلاف الفلسطينيين (إلى إسرائيل) والإضرار بأمن الدولة لتسجيل ربع نقطة سياسية، ليس بالأمر الصائب". وشددت شاكيد على أهميّة القانون الديمجرافية، إذ قالت: "يجب أن نقول الحقيقة، إنّها أيضاً مسألة ديمجرافية. في النهاية، نحن دولة قومية للشعب اليهودي، نريد الحفاظ على هويّة دولة إسرائيل كدولة يهودية؛ يهودية وديمقراطية. لهذا القانون أسباب ديمجرافية بالغة الأهميّة".<sup>8</sup> كذلك شدّد رئيس الوزراء البديل، وزير الخارجية يئير لبيد، قُبيل فشل تمديد القانون، على أهميّة القانون الديمجرافية، واعتبر أنّ تمديده من شأنه أن "يضمن الأغلبية اليهودية في دولة إسرائيل".<sup>9</sup>

<sup>6</sup> عرب 48، (2021، 5 تموز). "منع لَمّ الشمل" يسقط في اللجنة المنظّمة.. المواجهة تنتقل إلى الهيئة العامة للكنيست". [عرب 48](#).

<sup>7</sup> المصدر السابق.

<sup>8</sup> المصدر السابق.

<sup>9</sup> المصدر السابق.

تصريحات رئيس الحكومة ورئيس الحكومة البديل ووزيرة الداخلية وغالبية أعضاء التحالف، بشأن أهميّة البعد الديمقراطيّ، ليست جديدة في مشهد تمديد سريان تعديل قانون المواطنة. بيّد أنّ الاعتراف والتبجّح بها بحريّة برزا في محاولة تمديد القانون الأخيرة. الجديد أنّ المجاهرة بها جاءت كجزء من المناكفة بين الائتلاف والمعارضة، وابتغاء الضغط على المعارضة؛ إذ بدون دعمها لن تكون ثمة أغلبية للتمديد.

هاجمت صحيفة "هآرتس" اقتراح تمديد القانون في عدد من كلمات العدد للصحيفة، وفي عدّة مقالات رأي نُشرت قبيل محاولة التمديد. وكان الادّعاء الطاغى في هذه المقالات أنّ الهدف الديمقراطيّ من وراء القانون هو الثابت والأهمّ، وأمّا البعد الأمنيّ -وهو الغطاء الواهي للقانون والذي يُستخدم لتسويغ القانون وشرعنته- فثمة بدائل تستخدمها إسرائيل وأذرعها الأمنيّة للتعامل معه، عوضاً عن القانون العنصريّ والجارف. في كلمة العدد يوم 20/06/2021 تحت العنوان "اسمحوا للعائلات بلَمّ الشمل"، قالت الصحيفة:

"ظاهرياً، يبدو أنّ الدافع الأمنيّ هو السبب لتعديل قانون المواطنة. أجهزة الأمن نجحت في إقناع المشرّعين خلال الانتفاضة الثانية بأنّ الفلسطينيين الذين يحملون بطاقة هويّة إسرائيلية نتيجة لَمّ شمل عائلات كانوا ضالعين في عمليات انتحارية. مركّب الأمن طغى على حقّ الفرد وعلى أيّ اعتبار آخر [...] لكن منذ ذلك الحين مرّت ثماني عشرة سنة. والاعتبارات الأمنيّة التي لم تتبدّل ما زالت تعمل على تبييض الاعتبارات الديمقراطيّة، أي الحفاظ على أغلبية يهوديّة. هذا هو الدافع الحقيقيّ للقانون [...] يَمنع تعديل القانون هجرة الفلسطينيين، ويُلجّق ضرراً بالغاً بحقوق المواطنين العرب فقط، بحجّة الدوافع الأمنيّة. لم يُخفّ وزير الأمن بيني چانتس هذه الحقيقة، إذ قال إنّ تعديل القانون ضروريّ للحفاظ على أمن الدولة وطابعها اليهودي والديمقراطي".<sup>10</sup>

كذلك هاجمت زهافا چالنون، رئيسة حزب ميرتس السابقة، النية في تمديد القانون وموقف حزبه ميرتس، وقالت إنّ "القانون عنصريّ وجاء ليمنع عائلات عربيّة من العيش على نحو طبيعيّ، وهدفه الأساسيّ هو ديمقراطيّ ويتغطّى بذرائع

أمنيّة".<sup>11</sup>

<sup>10</sup> هيئة التحرير. (2021، 20 حزيران). كلمة العدد: دعوا العائلات تتوحد. [هآرتس](#). [بالعبريّة]

<sup>11</sup> چالنون، زهافا. مصدر سابق.

التعبير عن الدوافع الديمجرافية لم يَغِبْ عن تبريرات تمديد القانون منذ أن سُنَّ عام 2003، وقد عبّر بعض أعضاء الكنيست عن ذلك بصورة علنية، من بينهم -على سبيل المثال لا الحصر- عضو الكنيست يوفال شطائنتس (الليكود)، الذي شغل حينها منصب رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، إذ قال: "لا أرغب في التحدّث عن التحويلات الأمنية التي أضيفت إلى القانون [...] فالدولة تملك كامل الحقّ في أن تدافع عن نفسها من الناحية الديمجرافية"<sup>12</sup>. كذلك صرّح نائب وزير الأمن آنذاك، عضو الكنيست زئيف بُويم (الليكود)، بعد طرح المبادرة لسنّ القانون، قائلاً: "اليوم هنالك ثغرة في قانون المواطنة. والنتيجة هي وجود أناس يحصلون على الجنسية دون الاستناد إلى قانون العودة، ودون أن يطلبوها. والقضية في جوهرها ليست أمنية، بل تعكس مشكلة ديمقراطية"<sup>13</sup>.

البعد الديمجرافيّ ظهر جلياً خلال تمديد وتعديل القانون عام 2005، إذ جاء في قرار لجنة الوزراء لشؤون التشريع (في 2005/5/8): "في كلّ ما يتعلّق بموضوع الدخول إلى إسرائيل، لا يقتصر الأمر على الاعتبارات الأمنية المتعلقة بالفلسطينيين، وإنّما كذلك ثمة اعتبارات ديمقراطية وغيرها"<sup>14</sup>. قرار الحكومة إذّاك ارتكز على تقرير أعدّه "مجلس الأمن القوميّ" الذي وضّح أنّ نقطة الانطلاق لقانون الجنسية ترتكز على الحاجة إلى الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يُحقّق فيها الشعب اليهوديّ تقرير مصيره القوميّ<sup>15</sup>، ويأتي (قرار الحكومة) انسجاماً مع تصريح جيورا آيلاند (رئيس مجلس الأمن القوميّ آنذاك) الذي قال فيه: "قانون المواطنة هو الطريق للتغلّب على الخطر الديمجرافيّ"<sup>16</sup>. كذلك صرّح رئيس الحكومة إذّاك، أريئيل شارون، قائلاً: "إننا لسنا مضطّرين إلى الخجل من هذه السياسة التي تهدف أساساً إلى الحفاظ على الأغلبية اليهودية في دولة اليهود، دون تعليل للقانون بذرائع واعتبارات أمنية فقط"<sup>17</sup>.

الهدف الديمجرافيّ لقانون منع لَمَّ شمل العائلات الفلسطينية رافق تعديل القانون منذ عام 2003، وتلقّى دعم الحكومات كافة منذ العام 2003. في العام الحاليّ (2021)، بات هذا الهاجس الوحيد تقريباً لشُرْعنة تمديد القانون.

<sup>12</sup> لافي، أفيث. (2003، 8 آب). "نحن الوباء الذي يجب اجتثاثه". هآرتس (الملحق الأسبوعيّ). [بالعبرية]

<sup>13</sup> قايس، إفرات؛ وبُحور-نير، ديانا. (2003، 27 أيار). "الكشف عن أنّ ذوي "الدم الفلسطينيّ" لن يحصلوا على الجنسية". واينث.

[بالعبرية]

<sup>14</sup> الموقع الرسميّ لحكومة إسرائيل. [بالعبرية] [www.pmo.gov.il](http://www.pmo.gov.il)

<sup>15</sup> المصدر السابق.

<sup>16</sup> يوعاز، يوفال. (2005، 3 آذار). "رئيس مجلس الأمن القوميّ: الحدّ من قانون منّح الجنسية للمواطنين الذين يتزوّجون إسرائيليين".

هآرتس. [بالعبرية]

<sup>17</sup> ألوف بن ويوفال يوعاز. (2005، 4 نيسان). "ستجعل الحكومة من شروط تلقّي المواطنة عسيرة" بغية ضمان أغلبية يهودية".

هآرتس. [بالعبرية]

## الحراك لمنع تمديد القانون

منذ عام 2003، سار تمديد تعديل قانون المواطنة دون نقاش داخل المجتمع الإسرائيليّ أو بين الأحزاب الصهيونية، وبصمّت ما لدى القوى السياسيّة في المجتمع العربيّ، لكون نتيجة الحراك معروفة سلفًا بسبب الإجماع الإسرائيليّ بشأن هذا القانون. وفي الغالب، تَبقى الأسر المتضرّرة وحدها في مواجهة القانون بمساعدة عدد من الجمعيات الأهلية ودعم الأحزاب العربيّة. بَيّد أنّ الحال تغيّر نوعًا ما في محاولة تمديد القانون هذا العام، عندما دعمت القائمة العربيّة الموحّدة وأعضاء عرب في أحزاب صهيونية تمديد سريان قانون يهدف -في أساس ما يهدف- إلى التعامل مع "خطر العرب الديمجرافيّ"، ويفكّك أُسرًا عربيّة ويحرم أبناءها أبسط الحقوق، ولو بالامتناع عن التصويت بغية منع حجب الثقة عن الحكومة. هذا الموقف خلق حالة استياء داخل المجتمع العربيّ، ودفع إلى حراك جماهيريّ جديّ في محاولة لإفشال تمديد القانون بخلاف سنوات سابقة. حدّة النضال والاحتجاج تأثرت أيضًا من احتمال عدم تمديد التعديل بسبب موقف المعارضة الراض لمساعدة الحكومة في تمديده. هذه المعطيات شجعت تكوّن حراك جديّ من قِبل العائلات المتضرّرة، بمساعدة وتنظيم عدد من مؤسسات المجتمع المدنيّ والجمعيات الحقوقية التي ترافق العائلات المتضرّرة وتعمل على إلغاء القانون، إلى جانب القائمة المشتركة والأحزاب العربيّة منذ العام 2003.<sup>18</sup>

أعاد الحراك إلى الواجهة أزمة العائلات المتضرّرة، وكشف الصعوبات والمعاناة التي تواجه تلك الأسر، وسلّط الضوء على العنصرية البنيوية في قانون المواطنة. صحيح أنّ الضغط والاحتجاج لم يكونا العامل الذي منع تمديد القانون، لكنّه وضّح أهميّة النضال الجماهيريّ والعمل المنظمّ وأهميّة تكامل الأدوار بين النضال البرلمانيّ والنضال الجماهيريّ والأهليّ. قد تكون هذه تجربة جديّة لكيفية مواجهة القانون مستقبلاً، ولا سيّما أنّ عدم التمديد قد يكون مؤقتًا، وحتّمًا ستحاول الحكومة مرّة أخرى تمديده. وقد يستفيد النضال ضدّ القانون من كشف الأهداف الحقيقية للقانون، أي الأهداف الديمجرافية، التي باستطاعة مؤسسات حقوق الإنسان استخدامها دوليًا، واستخدامها محليًا أمام المحكمة العليا في إسرائيل، التي نقدر أنّه سيكون من الصعب عليها أن تتسّر (المحكمة) وراء ادّعاءات القانون الأمنية بعد الآن؛ فقد اعترفت

<sup>18</sup> ركّز مركز مساواة عملية الاحتجاج والعمل الجماهيريّ، وهو الذي نظّم مع الأسر المتضرّرة عدّة تظاهرات أمام مبنى الكنيست، وعقد جلسات مع الأحزاب العربيّة، وحاولوا جميعًا الضغط على القائمة العربيّة الموحّدة وعلى أعضاء عرب في أحزاب صهيونية.

المؤسسة الأمنية ووزارة الداخلية، خلال مداوات تمديد القانون الأخيرة، بأنّ عدد المخالفات الأمنية التي ارتكبتها، أو اشتبهت بالمشاركة فيها، أفراداً فلسطينيون حصلوا على الإقامة أو المواطنة، لا تتعدى عشرين (20) حالة، من أصل عشرات آلاف العائلات التي تسعى وبانتظار الحصول على تصاريح لَمّ الشمل. كذلك تبيّن من التقرير الذي قدّمه جهاز الأمن العام ("الشاباك") للحكومة ولجنة الخارجية والأمن مؤخراً أنّ عدد المتهمين في مخالفات أمنية لا يتعدى الخمسين (50) حالة.<sup>19</sup>

## خاتمة

تعديل قانون المواطنة الذي يمنع لَمّ شمل عائلات عربية صمد ثماني عشرة سنة (18) على الرغم من انتقاده ومن الالتماس المقدم إلى محكمة العدل العليا، وموقف مؤسسات حقوقية محلية ودولية.<sup>20</sup> وقد قدّمت بعض الالتماسات إلى المحكمة العليا طاعنةً في هذا القانون، بدعوى عنصرته وتمييزه الصريح ضدّ جمهور معين بسبب انتمائه القومي. وادّعت الالتماسات أنّ القانون جارف وذو أثر رجعيّ، وغير دستوريّ، ويتناقض مع القانون الدوليّ.<sup>21</sup> بيّد أنّ المحكمة العليا رفضت الالتماسات في كانون الأوّل عام 2012، بأغلبية ستّة (6) قضاة مقابل خمسة (5)، بادّعاء أنّ القانون مؤقت، ونتيجة اقتناعها بالحجج الأمنية التي قدّمتها المؤسسات الأمنية. بدأ، تحوّل تعديل القانون إلى حالة ثابتة في سجلّ القوانين الإسرائيلية، وإلى شبه قانون دائم على الرغم من صفته المؤقتة. وقد ألحق القانون الضرر بقراءة 45 ألف أسرة عربية منذ العام 2003. وفي هذا العام تحديداً أخفق التحالف الحكوميّ في تمديد اقتراح القانون. جاء هذا الفشل نتيجة لأسباب سياسية داخل الإجماع الصهيونيّ، والمناكفة بين الائتلاف والمعارضة. علاوة على ذلك، شكّلت المحطّات في مشوار أكثر القوانين الإسرائيلية عنصرية وإجحافاً بحقّ المجتمع الفلسطينيّ في الداخل سوابق لم نتوقعها. كلّ هذا أمام اللثام عن أهداف القانون الحقيقية، وسلط الضوء على السلوك السياسيّ لبعض أحزاب الائتلاف، وأهمّها:

<sup>19</sup> فوكس، نينا. (2021، 5 حزيران). "قُبيل التصويت على تمديد قانون المواطنة، حدّر مندوب الشاباك من خطورة العائلات المطالبة

بَلَمّ الشمل". [واينت](#). [بالعبرية]

<sup>20</sup> على سبيل المثال، أرسلت المؤسسات "امنستي" و "هيومان رايتس ووتش" رسالة مشتركة (في 2003/7/27) إلى رئيس لجنة الداخلية في الكنيست، عبرتا بها عن تقديمهما لمشروع القرار "التمييزي" الذي "يناقض القانون الدولي". وطلبت المنظمتان من اللجنة شطب مشروع القانون.

جمعية حقوق المواطن. (2021، 6 تموز). "من الجيد أنّ 'قانون المواطنة' رحل عن العالم - أنّ أوان التصحيح". [جمعية حقوق](#)

المواطن. [بالعبرية]

<sup>21</sup> عدالة (دون تاريخ). الّتماس لإلغاء تعديل قانون المواطنة (منع لَمّ الشمل): م.ع. 830/07 عدالة وآخرون ضدّ وزيرة الداخلية.

[عدالة](#).



- التصريح بغلبة الهدف الديمجرافيّ على الادّعاءات الأمنيّة للقانون.
- لأوّل مرّة، منذ سُنّ التعديل، يصوّت حزب عربيّ، وحزب ميرتس المعداد على اليسار الصهيونيّ، لصالح التمديد.
- سلوك القائمة العربيّة الموحّدة وحزب ميرتس، بشأن تمديد القانون، يشير إلى أنّهما لن يجرؤا على إسقاط الحكومة وإن كلفهما الأمرُ التنازلَ عن مواقف مبدئيّة أو دعم سياسات وقوانين تناقض مبادئهما، وذلك بحجّة منع عودة الليكود برئاسة نتنياهو إلى الحكم. وفي هذا الموقف مؤشّر إلى سلوكهما مستقبلاً.
- تبيانُ زَيْف الحجج الأمنيّة ومركزيّة البعد الديمجرافيّ يوفّر أرضاً خصبة لنضال جماهيريّ وبرلمانيّ وحقوقيّ متجدّد لمنع تمديد القانون؛ إذ إنّ فشل التمديد هذا العام لا يعني إلغاء القانون، وقد يكون (الفشل) حالة مؤقتة.

فشل تمديد القانون لا يُغي آثاره وإسقاطاته الكارثيّة على العائلات العربيّة المتضرّرة على نحوٍ دائم، لكنّه قد يشكّل بداية لنضال جماهيريّ سياسيّ قضائيّ منظمّ قد يُفضي إلى إلغاء القانون.